الأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011م

إبراهيم علي الزرقاني

الأكاديمية الليبية فرع مصراتة، العلوم السياسية، ليبيا

ibrahemalzergani@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/07/21، وقبلت بتاريخ 2025/10/08 ونشرت بتاريخ 2025/10/08

الكلمات المفتاحية:
الأوضاع السياسية والاجتماعية، ليبيا، التدخل العسكري، حلف الناتو، والمؤسسات السياسية.

الملخص

بعد التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي العميق. الورقة العلمية تستعرض تأثيرات هذا التدخل على النسيج الاجتماعي والمؤسسات السياسية في البلاد سياسيًا، أدّى سقوط نظام معمر القذافي إلى فراغ مؤسسي كبير، لم تتمكن القوى السياسية من ملئه بشكل منظم. تميزت المرحلة التالية بصراعات على السلطة، وانتشار الحكومات الموازية، وفشل متكرر في إنشاء سلطة مركزية موحدة. ساهم التدخل الخارجي الإقليمي والدولي في تأزيم الموقف، حيث دعمت أطراف مختلفة فصائل متنازعة داخل ليبيا، مما زاد من الانقسامات. اجتماعيًا، أدت الفوضى الأمنية إلى تصاعد النزاعات القبلية والمناطقية، وانتشار السلاح، وظهور جماعات مسلحة خارجة عن القانون. تدهورت جودة الحياة للمواطن الليبي، مع تراجع الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات النزوح الداخلي والهجرة غير الشرعية. تناقش الورقة أيضًا غياب مشروع وطني جامع، وفشل النخب السياسية في بناء مؤسسات دولة قوية، مما ترك البلاد في حالة من "الدولة الفاشلة"، وفق العديد من المؤشرات الدولية. كما تشير إلى أن الحل لا يمكن أن يكون عسكريًا فقط، بل يتطلب حوارًا وطنيًا شاملاً، بدعم إقليمي ودولي متوازن وغير منحاز.

Abstract:

After the NATO-led military intervention in 2011, Libya entered a phase of deep political and social instability.

The academic paper reviews the impact of this intervention on the country's social fabric and political institutions.

Politically, the fall of Muammar Gaddafi's regime created a major institutional vacuum that the political forces were unable to fill in an organized manner. The subsequent period was marked by power struggles, the emergence of parallel governments, and repeated failures to establish a unified central authority. Regional and international interventions further complicated the situation, as various external actors supported rival factions within Libya, deepening internal divisions.

Socially, the security vacuum led to increased tribal and regional conflicts, the widespread circulation of weapons, and the rise of armed groups operating outside the law. The quality of life for Libyan citizens deteriorated significantly, with basic services declining and rates of internal displacement and illegal migration rising.

The paper also discusses the absence of a unifying national project and the failure of political elites to build strong state institutions, leaving the country in a state of "failed statehood" by many international indicators. It emphasizes that the solution cannot be purely military, but rather requires an inclusive national dialogue, supported by balanced and impartial regional and international efforts

مقدمة

شكل التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م بقيادة حلف شمال الأطلسي، محطة مفصلية في التاريخ السياسي والحقوقي للبلاد، إذ جرى التدخل تحت ذريعة حماية المدنيين، بموجب قرارات مجلس الأمن غير أن نتائجه امتدت إلى اسقاط النظام القائم وإحداث فراغ سياسي وأمني، لم يستعد تجاوزه حتى اليوم، ولقد كشف هذا التدخل عن إشكالية معقدة في العلاقة بين الشرعية الدولية والسيادة الوطنية، وآثار جدلا واسعا حول حدود التدخل العسكري الخارجي ومشروعيته.

ومع تعثر خطى الانتقال السياسي مبتعدة عن شعارات الثورة في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، صار التساؤل حول " عائد وتكلفة التغيير" محدداً سلوكيا مؤثراً في تفاعلات ما بعد الثورة، وانطوى في مضمونه على ما يمكن أن يحققه التغيير من استعادة "الأمان الاجتماعي" كأحد تجليات الوضع الاجتماعي.

إن قراءة المشهد الليبي منذ تدخل حلف الناتو يضعنا أمام مفارقة عميقة، فقد جاء التدخل تحت ذريعة تعزيز حقوق الإنسان، لكنه أفرز أوضاعا ساهمت في انتهاك هذه الحقوق على نحو منهجي سواء من خلال القصف العسكري، أو من خلال تفكك الدولة، او من خلال تصاعد سلطة الجماعات المسلحة، ولم تتوقف هذه الانتهاكات عند حقوق الفردية بل طالت البنية المجتمعية بأكملها حيت تراجعه قيم الانتماء الوطني، وانقسم المجتمع على أسس جهوية وايديولوجية وقبلية، وهو ما شكل تهديدا مباشرا لوحدة الكيان السياسي الليبي.

-أهمية الدراسة:

1-فهم التحولات العميقة التي طرأت على البنية السياسية والاجتماعية للدولة بعد اسقاط النظام السابق.

2-تسليط الضوء على الاثار الإيجابية والسلبية للتدخل الدولي في الداخل الليبي.

-أهداف الدراسة:

1-تحليل طبيعة التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م ودراسة انعكاس هذا التدخل على النظام السياسي وبنية الحكم في ليبيا.

2-تحديد التحديات الرئيسية التي واجهت المجتمع الليبي بعد انهيار الدولة والتغيرات في النسيج الاجتماعي.

-إشكالية الدراسة:

الى أي مدى ساهم التدخل الدولي في ليبيا عام2011 م في إعادة تشكيل الأوضاع السياسية والاجتماعية، وهل كان التدخل محفزا للاستقرار او عامل في تفكك الدولة الليبية؟ كما تبرز الإشكالية في تقييم نتائج هذا التدخل سياسيًا واجتماعيًا، سواء من حيث خلق بيئة انتقالية أو تعزيز الانقسام والفوضى.

-فرضية الدراسة:

التدخل الدولي في ليبيا عام2011 م ساهم في اسقاط النظام القائم، مما أدى الى فراغ سياسي وأمني ساهم في تفكك مؤسسات الدولة وظهور انقسامات سياسية واجتماعية حادة ..وأدى إلى نشوء حكومات موازية، وتفكك مؤسسات الدولة، وازدياد الفوضى.

-منهج الدراسة:

1- منهج دراسة الحالة: سوف تعتمد الورقة البحثية أساساً منهج دراسة الحالة، ويقصد به دراسة حالة واحدة، إما في لحظة زمنية معينة، أو خلال فترة زمنية محددة

2- المنهج الوصفي التحليلي: لقراءة الأحداث وتحليلها واستقرائها واستنباط مجرياتها ووضعها للوصول إلى أسبابها ومسبباتها ونتائجها واستشراف مستقبلها في ليبيا.

-حدود البحث:

الحدود المكانية: ليبيا.

الحدود الزمانية :ليبيا بعد2011 م .وتشمل الفترة من 2011 حتى2025

-الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة سابقة قريبة من موضوع الورقة البحثية لعل أهمها:

اولاً دراسة:

وولفر لاتشر، **تفكك ليبيا: الهيكل والعملية في الصراع العنيف**، لندن، دار أي بي تاوريس للنشر، 2020م.

أبرز النتائج التي توصل اليها الكتاب :1-ساهم التدخل الدولي بقيادة حلف الناتو في اسقاط نظام القذافي ولكنه لم يترافق بخطة واضحة في إعادة بناء الدولة. 2-أدى غياب المؤسسات الى صعود المليشيات المسلحة وتفكك السلطة على أسس مناطقية وقبلية. 3-تصاعدت النزاعات بسبب تدخلات خارجية متضاربة من قبل قوى إقليمية ودولية.

ثانيا دراسة:

بيتر كول وبريان ماكوين، **الثورة الليبية وما بعدها**، لندن، مطبعة جامعة أكسفورد 2015 م .

ومن أبرز ما توصلت اليه هذه الدراسة: 1-كشف الضعف البنيوي في المؤسسات الليبية قبل الثورة مما صعب عملية الانتقال. 2-كان للتدخل الدولي دور عسكري ولكنه لم يرفق بخطط لبناء المؤسسات المدنية. 3-ظهرت تحالفات اجتماعية ومناطقية جديدة ساهمت في انهيار الدولة ونشوء اقتصاد حرب ومناطق نفوذ للمليشيات.

ثالثاً دراسة:

إبراهيم شرقية، تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة، قطر، مركز بروكنجز فرع الدوحة، 2013م.
ومن أبرز النتائج لهذه الدراسة: 1-عدم وجود خطة لما بعد سقوط النظام أدى الى فراغ أمنى وسياسيي استغلته المليشيات المسلحة. 2-فشلت الحكومات الانتقالية في توحيد مؤسسات الدولة او نزع السلا من الجماعات المسلحة. 3-الانقسام السياسي والجغرافي شرقا وغربا أضعف جهود بناء الدولة. 3-ركز التدخل الدولي على اسقاط النظام دون ان يقدم دعم كافي للعدالة الانتقالية او المصالحة الوطنية. الحماية ومضمونها وطبيعتها وكذلك خلفيات مسار الأزمة وجذورها والأسس القانونية للتدخل .**-تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة بدية بتمهيد ثم الى ثلاثة محاور حيث تناول المحور الأول أوضاع البلاد السياسية فيما بعد التدخل الدولي، وتناول المحور الثاني أوضاع البلاد الاجتماعية فيما بعد التدخل الدولي، حيث تناول المحورين المخاطر والتهديدات التي واجهتها ليبيا بعد التدخل من حيث سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية ومنها الهجرة غير الشرعية، انتهاءً بخاتمة موجزة بنتائج وتوصيات ونظرة استشرافية.

المحور الأول: أوضاع البلاد السياسية فيما بعد التدخل الدولي.

ما مدى نجاح الناتو في إدارة الأزمة وانعكاساتها على الأوضاع في ليبيا لقد استقرت الأوضاع نسبياً في ليبيا خلال الفترة القصيرة التي أعقبت مباشرة القضاء على "النظام السياسي في البلاد"، لكن ما لبثت الساحة الليبية أن شهدت بعد انتهاء الدور العسكري للناتو مشكلات سياسية ،وأمنية جمة، وخصوصاً مع ورود تقارير بشأن وقوع ضحايا مدنيين خلال العمل العسكري الذي نفذه الناتو، فضلاً عن العدد الكبير للضحايا جراء الاقتتال الذي شهدته ليبيا فيما بعد إتمام التدخل العسكري، والذي كان في شق كبير منه نتيجة فوضى انتشار السلاح ، والذي تسبب في إضعاف العملية السياسية ،والأمنية وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة فقد تسبب تدخل الناتو في الأزمة الليبية إلى سواء الاوضاع ومن بينها السياسية.

لقد أخفق حلف الناتو في ليبيا في تحقيق التسوية السياسية المطلوبة في البلاد، فبالرغم من التدخل العسكري للناتو ساعد على اتجاه الليبيين للتصويت في انتخابات ديمقراطية لم تشهدها البلاد من قبل ، ولكن الحكومات الليبية المتعاقبة لم تتمكن من بسط سلطتها في بلد أضحى تسيطر عليه عشرات الميليشيات التي تتصارع من أجل التحكم في الوضعين السياسي و الأمني

في البلاد وكان قد أعلن قبل التدخل العسكري للناتو عن تشكيل " المجلس الوطني الانتقالي الليبي " في الثاني من مارس 2011م، كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي"[1]" وضم المجالس المحلية في كل من بنغازي وطبرق ودرنة والبيضاء ثم مصراته بالإضافة إلى المجلس المحلي لمدينة طرابلس، ولكنه واجه العديد من المشكلات وحتى مع عقد انتخابات 7 يوليو 2012م التي عدت أول انتخابات وطنية منذ سقوط النظام السابق واختار فيها الليبيون 200 شخص من أعضاء " المؤتمر الوطني العام "، وغلب التوجه المعتدل على أعضائه ، ولكنه لم يعمل كما يجب لإرساء الأمن والاستقرار في البلاد ولم ينجح في دمج الميليشيات المسلحة تحت سيطرة مركزية"[2]" وكان من المظاهر اللافتة لضعف الحكومة المركزية هو فرض الميليشيات المسلحة حصاراً لأسبوعين كاملين فيما بين أبريل ومايو 2013م على وزارتي الخارجية والعدل كوسيلة للضغط على البرلمان لتمرير قانون العزل السياسي لمنع أتباع النظام السابق من العودة إلى الحياة السياسية ، في مؤشر خطير على ضعف السلطة المركزية ولا سيما أن القانون الذي تم فرضه تسبب في المزيد من المشكلات بعد تمريره بل تعرض رئيس الوزراء " علي زيدان " نفسه للخطف واحتجز من قبل بعض الجماعات في أكتوبر 2013م لفترة قصيرة، وكذلك خليفته المؤقت " عبد الله الثني " الذي لم يستمر في منصبه أكثر من شهر قبل أن يقرر الاستقالة لأنه هو وعائلته كانوا تحت التهديد ،وقد ربط البعض التحديات التي واجهت الثوار على المستوى الداخلي في سياق بناء الدولة الليبية الجديدة بإشكاليات عدة تمخضت عن الأزمة الليبية ، ولها انعكاساتها ودلالاتها على مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد وكانت:

أولها: مرتبط بطبيعة العملية السياسية التي أديرت بها الأزمة من قبل الثوار فمن المعروف أنه ـ ومنذ اندلاع الثورة ـ تم تشكيل هيئتين الأولى عرفت بـــ" المجلس الوطني الانتقالي " برئاسة " مصطفى عبد الجليل " والثانية مجلس وزراء، وعرف بـــ" اللجنة التنفيذية " برئاسة " محمود جبريل " وعلى الرغم من أن الهيئتين ضمتا ممثلي شرائح المجتمع كافة، إلا أن كلتيهما كانتا محلاً للعديد من الانتقادات، وذلك لافتقار الهيئتين مسألة الشفافية السياسية التي يتم اتخاذها والغموض الذي اكتنف آليات عملية اتخاذ القرار كذلك رؤية الليبيين أنفسهم لطبيعة تكوين المجلس الانتقالي الذي تألف من 40 عضواً حيث غلب عليه الاعتماد على العناصر التي انشقت عن النظام السابق دون العناصر التي تتمتع بقدر من الخبرة السياسية والمهارات الإدارية المطلوبة ، والتي تتناسب مع احتياجات المرحلة وهي مرحلة بناء الدولة، كما أن العديد من أعضاء المجلس انتموا إلى تيارات أصولية لا تحظ بقبول كل الليبيين ، وكذلك لا تحظى بقبول المجتمع الدولي الذي بات يتوجس من صعود الإسلام السياسي، خصوصاً في ظل أنتشار السلاح بالتالي إشكاليات خاصة بالتغييرات المطلوبة تحقيقها على أرض الواقع لتأمين عملية الانتقال الديمقراطي، وبخاصة موضوع التعددية السياسية في دولة لم تعرف التعدد الحزبي من قبل"[3]" **وثانيها**: أن التحدي الأبرز الذي واجه المسار السياسي كان هو تشكيل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، والتي شهدت جدلا مجتمعيا و انقساما حول كيفية تشكيلها ، حيث أتى الإعلان الدستوري – الذي حوي 37 مادة، وصدر في 8 من شهر أغسطس 2011م ليضع مجموعة من الاستحقاقات التي استهدفت بناء وإرساء مؤسسات منتخبة ، ونقل السلطة بمستوياتها المختلفة إلى من يختاره الشعب عبر إعمال الانتخابات التنافسية ، كان أبرزها تسليم "المجلس الوطني الانتقالي" مقاليد السلطة إلى "المؤتمر الوطني الليبي" عبر انتخابات تنافسية حرة في السابع من يوليو 2012م، أفضت إلى اختيار برلمان انتقالي يمثل مختلف التيارات السياسية الليبية، وبالرغم أن المادة (30) من الإعلان الدستوري ، التي تعد أهم نصوص الإعلان على الإطلاق ، نصّت على اختيار هيئة سميت "بالهيئة التأسيسية" لصياغة مشروع الدستور ، على أن تنتهي من صياغته و تقديمه للمؤتمر في مدة لا تتجاوز120 يوماً من تاريخ انعقاد أول جلسة لها بعد تعديل المادة المذكورة، ولكن عندما قام "المجلس الوطني الانتقالي" بإجراء تعديل دستوري أنشأ بموجبه لجنة من ستين عضواً لوضع مسودة مشروع الدستور، مما أدى إلى سلب "المؤتمر الوطني العام" صلاحياته الدستورية، بالتالي رفضت القوة السياسية هذا التعديل ، بل وحذرت من سلبياته على مسيرة العملية السياسية برمتها، فما كان من "المجلس الوطني الانتقالي" إلا أن يستجيب على خلفية المظاهرات التي اندلعت في معظم المدن الليبية للمطالب بتساوي التمثيل بين الأقاليم الثلاثة "برقة ، فزان ،طرابلس" ـ و يقر بانتخاب اللجنة شعبياً، وتكون بنسب متساوية بين الأقاليم الثلاثة الرئيسية ، وهو ما مثّل انتصارا للإرادة الشعبية حيث ستكون لجنة الستين التي ستعد مشروع الدستور بالانتخاب وليس بالتعيين ، وكذلك تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012م شعبياً"[4]" وأخيراً فالمرحلة الانتقالية لم تحل دون خروج آلاف الليبيين في مظاهرات حاشدة في مدن ليبية مختلفة، تأكيدا لرفضهم قرار تمديد " المؤتمر الوطني " في فبراير 2014م، وطالبت النخب السياسية بضرورة اللجوء إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة لتفادي سيناريو الفوضى والتدخل الأجنبي ، مما دفع المؤتمر الوطني إلى تشكيل لجنة لوضع تصور لقانون الانتخابات، وذلك بعد إجراء تعديلات على

[1] ـ أحمد خميس، مصر ومستقبل الأزمة الليبية "تعقيد الداخل وجهود التسوية، **بدائل سلسلة دراسات سياسية**، العدد29، السنة التاسعة، يوليو 2018م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 8.

[2] ـ مبارك أحمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، يناير 2014م، ص141.

[3] ـ صافيناز محمد أحمد، سقوط نظام القذافي، **مجلة الديمقراطية**، العدد 44، أكتوبر 2011م، ص ص161-162

[4] ـ مبارك أحمد، انتقال متعثر :محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، **مجلة السياسة الدولية** ،العدد195،(القاهرة، مركز الأهرام،يانير2014م)، ص130.

الإعلان الدستوري، بحيث يكفل المقترح وجود منصب لرئيس الدولة ، وبرلمان وحكومة اعتماداً على مبدأ الفصل بين السلطات وتم تحديد موعد الانتخابات الأمر الذي لم تتقبله بعض القوى المعارضة للمؤتمر الوطني والحكومة وحتى بعد حل أزمة المؤتمر الوطني العام عبر الانتخابات البرلمانية في يونيو 2014م، والذي تقلصت فيه قوة الإسلاميين لمصلحة التيارات المدنية أخذ الانقسام بعداً عميقاً مع وجود معسكرين متصارعين يملكان مشروعات سياسية متباينة ويعكسان في طياتهما معضلة الصراع الجيوسياسي التاريخي على من يحكم البلاد وذلك فيما كان تدخل الناتو في ليبيا دون وجود رؤية سياسية متكاملة لما بعد القضاء على " اسقاط النظام" ، ومناصرة التغيير السياسي، مما تسبب في المشكلات سالفة الذكر، وفي ظل سوء الأوضاع السياسية قامت الجماعات المتمردة أو المسلحة بتجنيد الأطفال ، وذلك لسهولة السيطرة عليهم ولكلفتهم الزهيدة ،ويسند لهؤلاء الأطفال كل الأعمال التي توكل إليهم من اشتراك في القتل أو التجسس أو نقل الذخيرة وتنفيذ الإعدامات السريعة والمفاجئة .وانتشرت صورة الأطفال المحاربين الذين يحملون الأسلحة ويشاركون في أعمال العنف ويدخنون السجائر وينقدون الأوامر، فكثير من الأسر الليبية فقدت أطفالها نتيجة الالتحاق بهذه الجماعات وما لحقهم من أذى، فمنهم من تعرض للقتل ومنهم من تعرض للتشويه والعاهات الدائمة، والملاحظة الجديرة بالذكر أن ليبيا قد صادقت على البروتوكول الاختياري المتعلق حظر اشتراك الأطفال النزاعات المسلحة، كما أن مصطلح حماية الأطفال من التجنيد في النزاع المسلح لم ترد في أي مادة من مواد القانون الليبي.

نتائج التدخل الدولي على الأوضاع السياسية في ليبيا.

يمكن تحديد أهم تلك النتائج في النقاط الآتية:

1- إسقاط النظام دون خطة لما بعده: تم إسقاط نظام القذافي بسرعة، عبر تدخل النيتو بناء على القرار 1973، لكن غياب خطة لإعادة بناء الدولة بعد السقوط ترك البلاد في فراغ سياسي وأمني كارثي، وانسحب النيتو فورا بعد إسقاط النظام دون دعم فعلي لمؤسسات الدولة.
2- تفكيك مؤسسات الدولة وتضخم الجماعات المسلحة: حيث أدى التدخل الى إنهيار مؤسسات الجيش والشرطة، وملأ الفراغ جماعات مسلحة أضيفت عليها شرعية مؤقته، ثم تمردت على الدولة، وتحولت هذه الجماعات الى قوى أمر واقع، تسيطر على مناطق ومواني، ومصادر دخل مما عطل عملية بناء الدولة.
3- تعميق الانقسام السياسي والمؤسساتي: فلقد أسهم التدخل في تدويل الأزمة، ومع ضعف الوساطات الداخلية، تدخلت دول إقليمية ودولية، لدعم أطراف متنازعة، ظهرت حكومتان وبرلمانان، مع مؤسسات منقسمة مثل (البنك المركزي- الرقابة الإدارية- ديوان المحاسبة) واستمر هذا الانقسام حتى اليوم.
4- صعود الجماعات الإرهابية: استغلت تنظيمات مثل داعش والقاعدة، الفراغ الأمني لتأسيس وجودها في ليبيا، كما حدث في سرت ودرنة، وانتقل عناصر من العراق وسوريا وتونس ومصر والسودان ومن دول الجوار الى ليبيا، مستغلين الحدود المفتوحة، مما شكل خطرا على الأمن الليبي والإقليمي.
5- تدخلات أجنبية متشابكة ومتعارضة: تدخلت قوى متعددة (تركيا – الامارات – مصر -قطر- فرنسا – روسيا.....) بدعم عسكري واستخباراتي ومالي، لأطراف ليبية مختلفة وتحولت ليبيا الى ساحة حرب بالوكالة، بين قوى إقليمية ودولية، مما أطال عمر الأزمة.
6- تهديد الأمن القومي الليبي وفقدان السيادة الوطنية: فلم تعد ليبيا تسيطر على حدودها البرية والبحرية والجوية بشكل فعال، والجنوب الليبي أصبح مرتعا للمرتزقة، والعصابات العابرة للحدود، بينما الساحل يستغل في الهجرة الغير شرعية.

المحور الثاني: أوضاع البلاد الاجتماعية فيما بعد التدخل الدولي.

لقد سقطت ليبيا في أحضان الفوضى السياسية والصراع الميداني بين المليشيات العسكرية والتنظيمات المتطرفة ، فيما بعد تحررها من قبضة القذافي الفولاذية والتي كانت بمثابة العدو الداخلي الذي ناهض تطور الدولة وتحقيق أهداف الرفاهية والنمو الاقتصادي وتحطيم طموحات الشعب الليبي، فانقسم الليبيين ما بين المشاركين والمترقبين والمناهضين للتغيير ،تتعدد أشكال نظرة الليبيين لثورة فبراير2011م وما تلاها من تغييرات سريعة بدت غير مسبوقة، بل وصادمة قاسياً بالتطورات على مستوي الابعاد المختلفة، وفي مقدمتها الأوضاع الاجتماعية في ليبيا فيما بعد التدخل، حيث يمثل النسيج الاجتماعي في ليبيا، الذي أساسه القبيلة وحدة متكاملة ومتآلفة تجعل من المجتمع الليبي من أكثر الشعوب العربية انسجاما عرقيا ودينيا ومذهبيا، ونظرا لوجود نسبة قليلة من الأمازيغ والطوارق و التبو، ونسبة لا تذكر من أتباع المذهب الإباضي، فإن ليبيا لم تعرف في الماضي أي شكل من أشكال الصراع الثقافي أو التوتر الاثني، فقد قامت اللغة العربية والمذهب السني المالكي ببناء مجتمع

تسوده قيم التماسك والتضامن والتآلف وهو ما يجعل البلاد تمتلك من القوة الاجتماعية والثقافية أكثر مما قد يكون لديها من عوامل للفرقة والخصام"[1]".

لقد تعرض النسيج الليبي المتماسك بفعل الاقتتال والصراع وانقسام الليبيين إلى مؤيد ومعارض للأطراف المتصارعة بعد فبراير 2011م على التفكك والتشظي، ومما زاد من حدة ذلك هو التدخل الدولي في الأزمة الليبية وإطالة أمد الصراع، بحيث لم تسلم مكونات المجتمع الليبي من تداعياتها، وعليه يمكن استعراض أهم التداعيات ومن أهمها:

1-انتشار عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بالسلب والنهب والخطف لغرض الابتزاز والحصول على المال، وانتشرت عمليات الثأر والانتقام خارج القانون.

2-خلل بين في منظومة القيم وتراجع القيمتين الدينية والاجتماعية في مقابل القيم الاقتصادية، وذلك بسبب العنف بكافة أشكاله الجسدي والجنسي واللفظي والنفسي، وهو ما وسع من حدة التفكك الاجتماعي ليس فقط على مستوى القبيلة أو العائلة الممتدة، بل على مستوى الأسرة الواحدة.

3-انتشار المخدرات والإدمان والانحراف والأمراض النفسية بين الشباب، حيث تعجز الدولة عن حماية حدودها وعن ضبط حركة الاتجار والتهريب، جميعها تساهم في تفاقم المشكلة.

4-ظهور شرائح اجتماعية مستحدثة في المجتمع الليبي مثل (جرحى الحرب-الأرامل والأيتام والعاطلين عن العمل بسبب الهجرة أو النزوح وفئة سلبت أموالها بسبب الأحداث)، وأن عجز الدولة في احتوائها يساعد في تفاقم وانتشار ظاهرة الفقر والتشرد.

5-تدني مستوى التحصيل العلمي، حيث اعتمدت بعض الأسر على نفسها في تعليم أبنائها، بشكل كلي أو جزئي خاصة في مراحل التعليم الأساسي، فقد لجأت وزارة التعليم إلى اتخاذ وزارة التعليم إلى اتخاذ قرارات تهدف لعدم هدر السنوات الدراسية دون تقدم التلاميذ للصفوف التالية، منها اختصار المناهج المقررة، واختزال العام الدراسي في أشهر قليلة وغيرها.

وتتضح الأوضاع الاجتماعية، فيما بعد تدخل الناتو، حيث كان من أهمها:

أولاّ: وقوع ضحايا في صفوف المدنيين: يري الكثير أن العملية العسكرية التي قادها الناتو في ليبيا مثلت نجاحاً للحلف في إدارته للأزمة، وذلك بعد أن هددت قوات النظام بالتوجه إلى مدينة بنغازي - معقل المعارضة الليبية، والاستيلاء عليها في مارس 2011م، حيث تدخلت قوات الناتو في ليبيا في الشهر نفسه، مما منح المعارضين الفرصة لتنظيم صفوفهم، كما ساعدهم في مرحلة لاحقة على اسقاط النظام عن السلطة وفي سعيه لتحقيق أهدافه العسكرية على الساحة الليبية، ووفقاً للأمين العام السابق لحلف الناتو " اندرس فوج راسموسن "، فإن قوات الحلف " نفذت التكليف بدقة غير مسبوقة، فليست هناك مقارنة مع العمليات الجوية في التاريخ من حيث دقة تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين "، فكان عدد القتلى ومدى الدمار الذي ألحق بالبنية التحتية.

ثانياّ: سوء الأوضاع الأمنية: المشكلة الأكبر أن التدخل العسكري الذي قاده الناتو في ليبيا ورغم أنه كان داعماً في البداية للعملية الثورية إلا أن الخروج دون وضع استراتيجية واضحة لوضع البلاد في المستقبل كانت له ارتدادات أمنية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية المختلفة، فعلى الصعيد المحلي كان للناتو دوراً بارزاً في تسليح المعارضة ضد قوات " النظام السابق " ،كذلك تأثيره في الانقسام السياسي فيما بعد الثورة 2011م، فإن ذلك كانت له تأثيرات شديدة السلبية على الوضع الأمني في البلاد، وخصوصاً أن الحرب ضد " النظام" كانت قد نشبت من قبل مجموعة من الميليشيات المحلية بدلاً من جيش واحد موحد، وظل الأمن في فترة ما بعد الحرب بأيدي هذه القوات" حيث كانت الحكومة المؤقتة بعد الحرب غير قادرة على اتخاذ اجراءات قوية لكبح جماح قوة الميليشيات، أو دمجها لتكون قوة وطنية واحدة تحت سيطرة الحكومة في طرابلس،

[1] - أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم أدبيش، " إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب مصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016م"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 3، 2017م، ص 108.

فالثوار الذين لعبوا دوراً ملموساً في إسقاط " النظام " رفضوا إلقاء السلاح وهم رأوا أن لهم شرعية ثورية تفوق شرعية " المجلس الانتقالي " الذي بدأ ضعيفاً وغير حازم إزاء انتشار ظاهرة الميليشيات المسلحة" [1]".

دون إغفال أن مشكلة الأسلحة في ليبيا- التي أدخلتها دول مختلفة اشتركت في عملية " الحامي الموحد" منها فرنسا وقطر إلى الثوار إبان الحرب - وأيضاً مثل تدخل الناتو في ليبيا في اطار التدهور الأمني ظهور تنظيم " الدولة الإسلامية " (داعش)، وتنامي نفوذه على البلاد في مناطق مختلفة ، والذي امتد حتى إلى دول الجوار، فقد تواجد تنظيم الدولة في ليبيا بشكل واسع في مدينتي " درنة " و " سرت " فكانت تعرف مناطق شرق ليبيا خاصة "درنة " بمعقل جماعات الإسلام السياسي منذ تسعينيات القرن العشرين، أما فيما يخص انتشار عناصر التنظيم في "سرت " فقد جاء بعد فراغ كبير شهدته المدينة عقب الثورة الليبية، حيث سيطر تنظيم الدولة "داعش" على المدينة بشكل كامل في نوفمبر 2014م بعد سيطرته على كافة المقار الحكومية في المدينة.

- ثالثاً: المخاطر والتهديدات التي وجهتها ليبيا بعد التدخل ومنها الهجرة غير الشرعية "

يعود الإخفاق في حل المشاكل الاجتماعية إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها النموذج الإداري وإخضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمقتضيات القرار السياسي حيث رأى عالم الاجتماع البريطاني **"تومس مارشال"** أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه ووضحا ويرى عالم الاجتماع الأمريكي **"هنري فيرتشايلد"** بأن المشكلة الاجتماعية هي توقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع، أو البيئة الاجتماعية، وينجم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه وعليه فإن البناء الاجتماعي يتأثر بالمتغيرات، مثل الحراك الاجتماعي، والثقافي، والعوامل الاقتصادية والسياسية ...إلخ"[2]" فعمليات توزيع الثروة والدخل، والعمل غير العادل، وما ينتج عن البطالة من معاناة إلى درجة أصبح الوطن لا يطاق، فبدأ الصراع واضحاً، ويتضح جلياً فيما يخص الأسباب الاجتماعية أن هناك مجالين مختلفين ديمقراطياً، أحدهما به زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عند الدول عن تلبية الطلب الوطني من العمل والسكن والخدمات الاجتماعية، والثاني انخفاضا في عدد السكان وخاصة الفئة العمرية من الشباب.

ففي ظل هذه الأوضاع وعدم الاستقرار فإن مستقبل الدولة، وضعف السيطرة على الحدود سواء كان ذلك الخطر من دول جنوب الصحراء، أو دول المغرب العربي، حيث ظل ازدياد واستمرار تهريب السلع والمخدرات و نشاط تجارة السلاح، وكذلك العمليات الانتحارية التي تنتقل إلي دول الجوار الجغرافي ففي دولة لا مركزية هشة منزوعة السيطرة على إقليمها وفي غياب عدم التعاون الإقليمي والدولي لمساعدتها لتحجيم دور تلك الظواهر، فانتشار الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، بسبب استغلال مافيا الاتجار بالبشر لهؤلاء الوافدين الضعفاء المحتاجين لتروج تجارة المخدرات وتهريب السلاح وهو الأكثر أهمية ، يفوق ذلك قدرة الدولة الليبية بشكل خاص و الأنظمة السياسية بشكا عام على بناء أمن قومي وبيئة ديمقراطية تحد من تلك الظواهر أو تقضي عليها"[3]". الهجرة غير الشرعية ومخاطرها وآثار ونتائج سلبية على مختلف الجوانب في مقدمتها الاجتماعية، حيث ساهمت في ظهور الجرائم على مختلف أنواعها، كما أنها مصدر انتشار الاوبئة والامراض المختلفة، ومن أهم هذه الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة.

رابعاً: الآثار الاجتماعية:

لقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظهور أخطار وتهديدات أمنية للدول المصدرة والدول المستقبلة بالإضافة إلى دول العبور على حد سواء، وحيث أدت هذه الظاهرة إلى زيادة معدلات الجريمة وتنوعها، كما سهلت دخول الاسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة امن دول العبور والدول المستقبلة، فقد يلجأ المهاجر غير الشرعي ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة من اجل الحصول على المال لسد احتياجاتهم، أو الانخراط في شبكات المخدرات والدعارة.

[1] - عبد الناصر أحمد حسين، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، **مجلة أوراق الحوار**، (القاهرة، مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية ،2017م)، ص21.

[2] -عصام توفيق قمر، واخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، (عمان، دار الفكر العربي،2008م)، ص23.

[3] - خالد حنفي على، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، أكتوبر 2014م، (القاهرة ، مركز الأهرام ،2014م)، ص ص 106، 107.

كما إن هؤلاء المهاجرين قد يشكلون خطر حقيقي على أمن الوطني والسياسي للدول من خلال زرع العملاء والمخربين وسط المهاجرين غير الشرعيين ان إحداث القلاقل الامنية وخلقة نزاعات وتوترات بين الشباب في ليبيا، وتتمثل هذه الآثار في النقاط التالية:

1-زايدت نسبة البطالة بين العمالة الوطنية بسبب الاجور الزهيدة التي تقبل بها العمالة الوافدة من دول الجوار الأفريقي.

2-انتشرت العمالة العشوائية والغير ضرورية ذات الإنتاجية المنخفضة.

3-ساهمت في انتشار المشاريع الوهمية مع تزايد جرائم غسل الاموال.

4-إخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة من الجوار"[1]".

وقد أثر التدخل إلى آثار بالغة على أنماط الهجرة في ليبيا ،فقد أدي الصراع في ليبيا في عام 2011،إلى نزوح أعداد ضخمة من الرعاية الليبيين واللاجئين إلى بلدان مجاورة ففي أواخر عام 2011م،غادر ليبيا أكثر من حوالي 422,000 مواطن ليبي ،768,000مهاجر ، حيث اتجه معظمهم إلى مصر، وتشاد، وتونس ،والجزائر، والنيجر وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين مواطنين من البلدان التي عادوا إليها ،وبلغت نسبة المهاجرين منهم من بلدان أخرى 41%،واحتاجوا إلى مساعدات كبيرة للعودة إلى أوطانهم ،وعاد عدد كبير من الليبيين إلى ليبيا بعد عام 2011م، لكن تصاعد العنف وانهيار النظام في 2014م، دفع العديد إلى المغادرة مجدداً وإضافة إلى ذلك، نزوح حوالي 400ألف داخل البلاد حتى فبراير 2015م، ووفي خضم هذه الفوضى ،ازدادت موجات الهجرة المختلطة إلى أوروبا مروراً بليبيا عبر المتوسط ، حيث بلغ عدد الوافدين حوالي 137631لاجئاً ومهاجراً في عام2014م"[2]" إذاً فالأمن الوطني ليس مجرد حماية الدولة لشواطئها وكذلك أجوائها من أي عدوان خارجي مسلح فقط، ولكنه مفهوم يشمل مسئوليتها عن مجالات أخري غير عسكرية، اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، أو ثقافية "كما أسلفنا"، وبالتالي فالأمن القومي هو حماية الوطن والشعب من أي اعتداء، أو عدوان خارجي، عن طريق عدة وسائل تعكس المصالح السياسية والاقتصادية الحيوية للدولة، إذن فإن تهديد أو فقدان الدولة في ليبيا لأي من مصالحها العسكرية، أو الاقتصادية، يعد تهديدا مباشرا، أو غير مباشر لوجود الدولة فالآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية بطبيعة الحال، تعد نشاطاً بشرياً يتصادم مع سياسات دول قائمة، ويعبر حدوداً بشكل غير طبيعي، ولا منظم، لا بد أن تكون له آثار كبيرة في مختلف الجوانب، والاجتماعية، والأمنية، والاقتصادية وغيرها.

خامساً: المخاطر والآثار الصحية:

فالمهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل: الايدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، فهم دائما عرضة للأمراض المختلفة بسبب عدم توفر الرعاية الصحية اللازمة لهم وعدم قدرتهم على تسديد نفقات العلاج، فقد تم العثور علي حالات عديدة مصابة بأمراض مثل الايدز والوباء الكبدي وغيرها من الأمراض بين المهاجرين الغير شرعيين في كثير من المعسكرات الاعتقال المنتشرة في ليبيا كما في مخيم الهجرة الغير شرعية في منطقة توكره حيث وجدت عدة حالات من بنغلاديش ،وغانا، والسودان ، مصابة الوباء الكبدي ، وبالإيدز كذلك في مدينة البيضاء، خلاصة القول إن الهجرة الغير شرعية تحمل في ثناياها العديد من المشاكل التي تؤثر على استقرار الدول وأمنها الصحي وما ينتج عنها من مخاطر ومن أهم هذه المشاكل الناتجة عنها، تدهور وتفشي المشاكل الصحية والاجتماعية: ظهور الأحياء العشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور الصحة البيئية وتنتشر الامراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة الخ، ودخول عادات غريبة علي المجتمع وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة وجود أشخاص لا يحملون وثائق الجنسية مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الاصلية لأبناء المجتمع وترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدي أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين، بالإضافة لمشكلة الزواج الصوري " الوهمي " فالمهاجرين الغير الشرعيين يبحثون عن مشروع يضمن لهم وجود الامن داخل الدولة"[3]" وأدخلت على إثرها ليبيا أزمة اقتصادية تاريخية ترنحت فيها عائدات النفط وتناقصت بشكل مخيف ومتسارع، إن كل هذه العوامل أسهمت بشكل أساسي في تدهور الوضع الاقتصادي، ولم يقتصر الأمر على المستوي الاقتصادي فحسب، بل امتد إلى جوانب وأبعاد أخري اجتماعية وسياسية، فعلى المستوي الاجتماعي، حيث عانى الإنسان في ليبيا بعد تدخل الناتو، وواجهت البلاد تحديات كبري وأهمها كيفية بناء

[1] ـ عثمان الحسن محمد ياسر، عوض عبد الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008م)، ص82.

[2] ـ غادة حلمي، أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، **مجلة آفاق عربية**، العدد الأول، مارس 2017م، ص 116.

[3] ـ حمدي شعبان، الهجرة الغير مشروعة " الضرورة والحاجة " **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام لعام 2011م، ص 10.

سياسة عامة قادرة على الوصول إلى وضع مستقر ومعالجة حقيقية للمشكلات الاجتماعية التي تواجهها الدولة في السنوات ما بعد فبراير 2011م"[1]"، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استراتيجية سياسية يتم من خلالها الإعداد لمخطط عام يُخرج الاقتصاد من عثراته ،وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة والبناء والتشييد وقطاع السياحة وتدهور قطاع التعليم والصحة فضلا عن كما أسلفنا- تدهور مستوى إنتاج النفط نتج عنه انخفاض حاد في إجمالي الصادرات وتآكل الاحتياطي الأجنبي، لقد أسهمت كل تلك العوامل في انخفاض مستوى الناتج المحلي وتدهور مستوى معيشة السكان فضلا عن تدهور قيمة الدينار الليبي، الذي فقد جزء كبير من قيمته أمام العملات الأجنبية ، كما أسهم نقص السيولة في المصارف ولجوء المصارف والتجار إلى التعامل بالصكوك والتي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات وأدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك و اختفاء قسم كبير من السلع في السوق، مما أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين خصوصاً من فئات الطبقة الوسطى، التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس فضلاً عن سوء الوضع الإنساني في البلد، الأمر الذي يجعل النظرة ضبابية للأفاق الاقتصادية المستقبلية في المدى المتوسط، مع الظروف المحيطة بالدولة نحتاج إلى عودة تصدير النفط بسرعة قصوى وتوجيه الموارد الاقتصادية بالطريقة السليمة، وإرساء إستراتيجية لنبذ العنف ونزع السلاح ونشر السلام وإصلاح قطاع الدفاع والأمن علاوةً على الاتفاق بين الاطراف والإصلاح السياسي لبلد باتت على شفير الانهيار، فالوضع التي تمر به ليبيا اليوم بعيداً عن التزييف والخداع والسياسات الوهمية لحل أزمتها الاقتصادية والمالية والذي تحاول الحكومة المزدوجة ترويجها.

الخاتمة

لقد أفرز هذا التدخل سلسلة من التداعيات العميقة التي طالت مختلف جانب الحياة في ليبيا، فعلى المستوى السياسي أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى بروز انقسامات حادة، وظهور سلطات موازية في الشرق والغرب، مما أضعف شرعية الدولة المركزية، وعلى الصعيد الأمني أسهم انتشار الجماعات المسلحة وتعدد مراكز القوى في تآكل سيادة القانون، وغياب الضمانات القضائية، أما على المستوى الاجتماعي، فقد تراجعت مؤشرات التنمية، وتزايدة معدلات الفقر والبطالة وانكمش دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية، مما فاقم معانات المواطن الليبي.

أما الآثار المباشرة والأكثر خطورة فكان على حقوق الإنسان والمواطنة، فقد شهدت ليبيا منذ عام 2011م، انتهاكات جسيمة للحقوق السياسية والمدنية، مثل الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري وتقييد حرية التعبير والتنقل، إضافة الى تقويض مبدأ المساواة أمام القانون، كما تراجعت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث واجه المواطنون صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وتعرضت فئات واسعة للتهميش والنزوح القسري، وأدى تفكك النسيج الاجتماعي إلى إضعاف مفهوم المواطنة ذاته، إذ تغلبت الانتماءات الجهوية والقبلية والمسلحة على رابطة الانتماء الوطني.

كما مثلت الهجرة غير الشريعة مخاطر وتهديدات للأوضاع الاجتماعية كمصدر انتشار الاوبئة والامراض المختلفة كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي، كما أخفق الناتو في تحقيق التسوية السياسية المطلوبة في البلاد، فبالرغم من أنه مكن الليبيين من الوصول إلى انتخابات ديمقراطية لم تشهدها البلاد من قبل، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تتمكن من بسط سلطتها في بلد، أضحى تحت سيطرة عشرات الجماعات المسلحة، التي تسببت في الانقسام وسوء الأوضاع السياسية بسبب التناحر الداخلي فيما بينها.

[1] ـ دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، **مجلة آفاق عربية**، العدد الثاني، ديسمبر 2017م، ص 108 - 109.

النتـــــائج:

1- تغييب إرادة المواطن: لم تجرَ إي انتخابات برلمانية أو رئاسية منذ 2014م، رغم وعود متكررة، وحرم المواطن من حقه الأساسي في اختيار من يحكمه أو مساءلته.
2- عسكرة السياسة: أصبحت السلطة بيد من يملك السلاح، لا من يملك الشرعية أو المشروعية الشعبية، وتم تهميش الأحزاب والنقابات، لصالح القوة المسلحة.
3- أثبتت الدراسة أن التدخل الدولي ساهم في انهيار مؤسسات الدولة الليبية.
4- غابت خطة إعادة الإعمار مما أدى إلى الفراغ الأمني والسياسي.
5- انهيار النظام الصحي والتعليمي: حيث فقد المواطن حقه في رعاية صحية، وانهار القطاع الصحي بشكل كامل، كما انهارت المؤسسات التعليمية بشكل عام.
6- تهميش الفئات الضعيفة: النساء والأطفال وذوي الإعاقة والنازحين، أصبحوا خارج أي منظومة حماية اجتماعية، ولا توجد سياسات واضحة للرعاية أو الدعم، ما زاد التهميش الاجتماعي، والانهيار الأسري.
7- تفكك المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية: ازدهار السوق الموازية والاقتصاد المرتبط بالسلاح أنتج طبقة تملك السلاح والمال، وأخرى مسحوقه، وغابت ثقافة التعايش والمواطنة المشتركة، وحل محلها منطق الغلبة، والانتصار للفصيل.

التوصيات :

1- إطلاق مشروع مصالحة وطنية حقيقية: تشمل تعويض المتضررين، والاعتراف بالضحايا، ونبذ الاقصاء وتضميد الجراح النفسية والاجتماعية.
2- وضع ميثاق وطني جامع للمواطنة يرسخ مفهوم المواطنة المتساوية، ويدمج في المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي والسياسي
3- تحييد المسار الدستوري عن التجاذبات السياسية وتكليف هيئة وطنية مستقلة بإعداد دستور ديمقراطي يمثل كل أطياف الشعب الليبي
4- إجراء انتخابات نزيهة وشفافة: فلابد من العودة للصندوق باعتباره الفيصل في الشرعية وإعطاء المواطن حقه في اختيار قياداته محليا ووطنيا.
5- عادة بناء المؤسسات الأمنية والمدنية بدعم أممي.
6- -إشراك كل مكونات المجتمع الليبي في مرحلة انتقالية جديدة.

نظرة استشرافية لمستقبل ليبيا

1- ليبيا أمام مفترق طرق تاريخي: فإما الانخراط في مسار بناء الدولة المدنية الحديثة على أساس المواطنة والحقوق، أو الغرق أكثر في دوامة التفكك والصراعات بالوكالة

2- استمرار غياب التوافق الدولي حول ليبيا سيجعل من البلاد ساحة دائمة لصراعات النفوذ الجيوسياسي، ما لم تتوحد الجهود الدولية لدعم سيادة الدولة الليبية

3- وجود نخبة سياسية وطنية واعية بالتحديات والتحولات العالمية سيكون مفتاحا لإعادة صياغة مستقبل الدولة، شريطة توافر الإرادة السياسية

4- نجاح ليبيا في التحول الديمقراطي مرهون بإنهاء التدخلات الخارجية، والحد من تأثير المليشيات وبناء مشروع وطني جامع يعيد اللحمة الداخلية

5- الموارد الطبيعية الهائلة في ليبيا إذا تم استثمارها في ظل حكومة رشيدة يمكن ان تكون ركيزة للتنمية والنهضة المستدامة في العقد القادم.

المراجع:

1- أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم أدبيش، " إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب مصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016م"، **مجلة مدارات سياسية**، العدد 3، 2017م.
2- أحمد خميس، مصر ومستقبل الأزمة الليبية "تعقيد الداخل وجهود التسوية، **بدائل سلسلة دراسات سياسية**، العدد29، السنة التاسعة، يوليو 2018م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
3- حمدي شعبان، الهجرة الغير مشروعة " الضرورة والحاجة " **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام لعام 2011م.
4- خالد حنفي على، جماعات العنف الليبية والترانزيت الجهادي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد198، أكتوبر 2014م، (القاهرة، مركز الأهرام ،2014م).
5- دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، **مجلة آفاق عربية**، العدد الثاني، ديسمبر 2017م.
6- شيماء زغلول رياض، حقوق الإنسان في المبادرات الدولية بشأن الشرق الاوسط، **رسالة ماجستير غير منشوره**، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008م).
7- شيماء زغلول رياض، حقوق الإنسان في المبادرات الدولية بشأن الشرق الاوسط، **رسالة ماجستير غير منشوره**، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008م).
8- صافيناز محمد أحمد، سقوط نظام القذافي، **مجلة الديمقراطية**، العدد 44، أكتوبر 2011م.
9- عادل بشير شعيب سعيد الزياني، نظرية التدخل لاعتبارات إنسانية "مع التطبيق على الحالة الليبية 2011م، **رسالة دكتوراه غير منشوره**، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2015م).
10- عبد الناصر أحمد حسين، الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، **مجلة أوراق الحوار**، (القاهرة، مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية ،2017م).
11- عثمان الحسن محمد ياسر، عوض عبد الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008م).
12- عصام توفيق قمر، واخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، (عمان، دار الفكر العربي،2008م).
13- غادة حلمي، أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية، **مجلة آفاق عربية**، العدد الأول، مارس 2017م.
14- مبارك أحمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، يناير 2014م.